مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل

Economic development in Africa between difficulties of reality and challenges of future

أمريو وردية[1]*، صخري سفيان[2]،

[1] جامعة الجزائر3، (الجزائر)، amriou.ourdia88@gmail.com

[2] جامعة الجزائر3، (الجزائر)، sofiane.sekhri@aol.co.uk

تاريخ إرسال المقال: 2021/06/05	تاريخ القبول: 2021/08/01	تاريخ النشر: 2021/09/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على موضوع التنمية الاقتصادية وهو ما يشكل أحد المطالب الأكثر إلحاحا بالنسبة لدول القارة الإفريقية التي تعاني من التخلف والتبعية الاقتصادية.

بغية الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، تم التطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية ومقوماتها كمدخل يسمح لنا لاحقا بفهم واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال التطرق لمقوماتها الاقتصادية ومعايير قياس مستوى إسهامها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي.

غير أن الوقوف عند أهم العقبات التي تعترض هذا المسعى تجعلنا نتيقن من ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تحد من تبعية القارة للثروات المعدنية وترتكز على التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية; إفريقيا; مؤشرات التنمية الاقتصادية; معوقات التنمية في إفريقيا

Abstract:

This research sheds light on the issue of economic development, which is one of the most pressing demands for the African continent countries that suffer from underdevelopment and economic dependence.

To understand all aspects of the subject, we first explained the nature of economic development and its components. Which will allow us to better understand the reality of economic development in Africa. It also helps addressing its economic components and the measuring criteria of the levels of its economic contribution internally and externally.

This study also identifies the most important obstacles facing this endeavor (The economic development). It makes us ascertain the necessity of adopting a comprehensive strategy that limits the continent's dependence on mineral resources and start focusing on the diversification of its economy.

Keywords: Economic development **;** Africa**;** Economic development indicators**;** Barrier of economic development in Africa

مقدّمة:

يعتبر التطور الاقتصادي من بين أسمى الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها وذلك بغية تحسين الظروف المعيشية لأفرادها وكباقي القارات، فان الدول الإفريقية تسعى بدورها إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

غير أنه وبالرغم من الإمكانيات الضخمة لتي تزخر بها هذه الأخيرة من الناحية الطبيعية، حيث تمتلك ثروات واحتياطات طبيعية هائلة، إلى جانب امتلاكها للثروة البشرية ورؤوس الأموال التي تسمح لها بتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنها تعاني وفق مؤشرات التنمية الاقتصادية من التخلف والفقر والتبعية الاقتصادية.

هذه الوضعية جعلت الباحثين والأكاديميين يتساءلون عن الأسباب والعراقيل التي حالت دون تمكن القارة من تجاوز العقبات التي تعرقلها من الاستفادة من خيراتها في تحقيق تنمية اقتصادية.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤل الرئيسي التالي:كيف يمكن فهم وتفسير الواقع الاقتصادي المتردي في إفريقيا ومستقبله في ظل امتلاك القارة لجميع مقومات التنمية الاقتصادية؟

الفرضية الرئيسية:

يمكن تفسير غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا رغم امتلاكها لجميع المقومات اللازمة لذلك بسبب وجود العراقيل التي تحول دون ذلك.

الفرضيات الثانوية:

1. إن غياب عقلانية استغلال المؤهلات الاقتصادية للقارة بمثابة السبب الرئيسي لمعاناتها.
2. فهم واقع التنمية الاقتصادية واستشراف مستقبله يتطلب دراسة جميع مؤشراته.
3. تتطلب عملية التغيير تبني إستراتيجية فعالة تراعي الخصوصيات الإفريقية.

منهجية البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي، التحليلي والإحصائي في هذه الدراسة وهي الأدوات التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهميته بالنظر إلى ما توليه الدول الإفريقية من أهمية قصوى لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي تستدعي التطرق إلى الواقع الاقتصادي الإفريقي وتدعيم التحليل باستعمال الاحصاءيات والنسب المئوية.

تقتصر هذه الورقة البحثية على دراسة واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال التطرق إلى ثلاثة عناصر أساسية وتتمثل في ماهية التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا وتحديات القارة التنموية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، وهو ما يستدعي التعرف على أهم المقومات البشرية والثروات التي يزخر بها باطن القارة.

كما أنه يسعى الى الكشف عن العراقيل التي تحول دون تحقيق القارة للتنمية وتقديم اقتراحات تسمح لها بوضع الإستراتيجية التي ستسمح بتحقيق الأهداف المرجوة.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

يتطرق هذا المبحث الى مصطلح التنمية الاقتصادية وفق ثلاثة نقاط أساسية تحدد مفهومه وخصائصه وكذلك متطلبات التنمية الاقتصادية ومعايير قياسها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

يرجع بعض الاقتصاديين ظهور مصطلحي النمو والتنمية الى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أن خلال تلك الفترة كان يعتقد أن التنمية نتيجة طبيعية للنمو قبل أن يتم تغيير ذلك الاعتقاد. [1]

يرى السيد سعد الدين إبراهيم أن التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التوسع الاقتصادي المقصود الذي يحدث بتدخل الدولة ويتطلب تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعليه فانه يعرف التنمية الاقتصادية على أنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع. [2]

يتميز مفهوم التنمية الاقتصادية بالخصائص التالية:

الشمولية: التنمية الاقتصادية مسار متعدد الجوانب يهدف الى إحداث تغييرات شاملة في جميع المجالات.

الاستمرارية: ضرورة استمرار التنمية ووجود زيادة مستمرة في متوسط الدخل لفترة متواصلة.

عدالة التوزيع: أهمية تحسين نصيب الطبقة الفقيرة من الدخل القومي ونوعية الخدمات للأفراد.

التجديد: ضرورة تكييف أدوات الإنتاج لضمان استمرار التنمية الاقتصادية. [3]

يستعمل السيد فؤاد مرسي مصطلح إستراتيجية التنمية الاقتصادية للدلالة على البعد الزمني الذي تستغرقه عملية التغيير وبالتالي فان إستراتيجية التنمية الاقتصادية تعني تصورا لمسار عملية التنمية الاقتصادية التي تمثل فترة زمنية محددة أي جيل كامل وهي تستند إلى خمسة أسس:

-مقدمات التنمية: تتمثل في وقف تبديد الفائض الاقتصادي من خلال إنهاء التخلف والتبعية.

-جوهر التنمية: يتمثل في هيكلة التصنيع لتحريك عملية التنمية دون إهمال القطاع الزراعي.

-قاعدة التنمية: تتمثل في القطاع العام وضرورة توسيع المهام الاقتصادية للدولة لتحقيق التنمية.

-أسلوب التنمية: يقوم الأسلوب الأمثل على الاعتماد على التخطيط وذلك في ظل عجز قوى السوق عن تحقيق التنمية.

- هدف التنمية: الهدف الأساسي للتنمية هو الإنسان عن طريق إشباع حاجاته الأساسية. [4]

كما تسمح كذلك بتحريره من الاستغلال، وذلك عبر توفير الفرص لتطوير قدراته وفتح المجال للمشاركة في اتخاذ القرارات. [5]

تشتمل التنمية على عدة أبعاد ومنها البعد المادي والاقتصادي والسياسي الذين يتطلبون تحقيق التنمية بالقضاء على التخلف وخصائصه ووفرة رأس المال لتحقيق تنمية اقتصادية قائمة على التطور الصناعي والاقتصادي. [6]

تتضمن التنمية في شقها الاجتماعي على تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية على غرار توافق نظام اجتماعي مع رغبات الأفراد والجماعات داخل ذلك النظام. [7]

المطلب الثاني: متطلبات التنمية الاقتصادية

تعتبر عملية التنمية الاقتصادية من بين أبرز الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها غير أنها لا تتكرس لا من خلال توفر متطلبات عدة والتي تتمثل أساسا في:

لموارد الطبيعية والبشرية: اختلف الاقتصاديين في مدى أهمية هذا العامل في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث نجد فريقا منهم يصر على أهمية الدور الذي تلعبه في عملية التنمية، بينما اتجه فريقا أخر الى القول بأن الموارد غير ضرورية وأنها تساعد على تحقيقها ولكنها لا تلعب دور حاسم في تكريس التنمية مستدلين بواقع التنمية السلبي للدول المتخلفة بالرغم من امتلاكها للثروات الطبيعية. [8]

كما تعتبر الموارد البشرية عامل أساسي في عملية التنمية وذلك لكون الإنسان هو الذي يقود جميع مراحل الإنتاج وهو المستخدم والمستفيد من عملية التنمية. [9]

- رأس المال والتكنولوجيا: تعد الموارد المالية عصب التنمية وأداة فعالة لتحريك العجلة الاقتصادية للدولة، فهي تسمح بالادخار والاستثمار ومنه تنمية رأس المال وتطوير الاقتصاديات الوطنية. [10]

تلعب التكنولوجيا دورا مهما في تسهيل الإنتاج والخدمات وتوفير الجهد الإنساني والتنقيب عن الموارد الطبيعية وفي زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته. [11]

المطلب الثالث: معايير قياس التنمية الاقتصادية

يتطرق هذا المطلب إلى العناصر التي يعتمد عليها الخبراء والمختصين لمعرفة التطور الاقتصادي للدول وفق المعايير التالية:

أولا: معايير الدخل: يعتبر معيار الدخل بمثابة المؤشر الأساسي الذي يستخدم لقياس التنمية ودرجة التطور الاقتصادي، ويضم هذا المعيار عدة مؤشرات لقياس التنمية ومن أبرزها:

أ- الدخل الوطني الإجمالي: يعتمد على قياس النمو الاقتصادي بالاعتماد على الدخل الوطني الإجمالي.

ب- الدخل الوطني الإجمالي المتوقع: يعتمد البعض على هذا المؤشر لقياس النمو الاقتصادي لتفعيل إمكانيات الدولة الكامنة بالإضافة إلى التقدم التقني الذي تحققه. [12]

ج- متوسط الدخل الفردي: تم تطوير هذا المصطلح من قبل سيمون كوزنتس عام 1943 ويعرف بأنه مجموع الثروات المنتجة في إقليم معرف خلال سنة يمكن تقسيمه على عدد السكان أو حسابه مع الأخذ بالحسبان القدرة الشرائية دون إهمال اختلاف التكاليف المعيشية. [13]

يعتمد البنك الدولي في تقريره حول التنمية تصنيف يضم ثلاثة مراتب لمستوى تقدم الدول وفق ما يلي:

الاقتصاديات الضعيفة الدخل: تتمثل في تلك الدول التي يقل أو يساوي معدل الدخل الفردي فيها 1005 دولار.

الاقتصاديات المتوسطة الدخل: يتراوح مستوى الدخل الفردي فيها بين 1006 الى 12335 دولار.

الاقتصاديات المرتفعة الدخل: يقدر فيها متوسط نصيب الدخل الفردي بـ 12336 أو أكثر. [14]

ثانيا: المعايير اجتماعية: تضم المؤشرات المتعلقة بنوعية الخدمات اليومية التي يتلقاها الأفراد في مختلف الجوانب ومنها الصحية والتعليمية والثقافية والجوانب الأخرى المتعلقة بالتغذية ونوعية الحياة المادية ومن أهم هذه المؤشرات:

-دليل التنمية البشرية :يقوم على دراسة المحددات المتعلقة بنوعية التنمية البشرية والفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة وتمكين المرأة والاستدامة البيئية والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية.

تم استحداث هذه المؤشرات بعد إصدار هيئة الأمم المتحدة لبرنامجها الإنمائي عام 1990 والذي تضمن تقرير التنمية البشرية الأول والذي اعتمد في تصنيفه للدول على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي:

*القدرة على عيش حياة مديدة وصحية: وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.

*القدرة على اكتساب المعرفة: وتقاس بسنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة.

*القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق: وتقاس بنصيب الفرد الحقيقي من الدخل القومي الإجمالي. [15]

-ثالثا: المعايير هيكلية:

تضم تلك التغيرات الهيكلية التي تتداولها الدول في سياساتها الاقتصادية التصنيعية لتنويع الإنتاج وتضم المؤشرات التالية:

-الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي الى إجمالي الناتج المحلي.

-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى إجمالي الصادرات.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة.[16]

المبحث الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا

يتناول هذا المبحث نقاط أساسية تتمثل في إسقاط المفاهيم النظرية للتنمية الاقتصادية على النموذج الإفريقي ما يسمح لنا بمعرفة واقعة التنمية الاقتصادية في إفريقيا وفق الأسس الأكاديمية.

المطلب الأول: مقومات التنمية الاقتصادية في إفريقيا

يعالج هذا المطلب أهم المؤهلات التي تحوز عليها القارة والتي من شأنها تحقيق التطور الاقتصادي والمتمثلة في الموارد التالية:

أولا: الموارد الطبيعية:

تعتبر المقومات الطبيعية من أهم العوامل المساعدة على تحقيق التقدم الاقتصادي في إفريقيا ومن أبرزها:

الموقع والمساحة: تحتل القارة الإفريقية موقعا استراتيجيا في العالم، وهو ما يسهل اتصالها ببقية قارات العالم ويشجع ازدهارها الاقتصادي، فهي تطل على أهم الطرق الملاحية التي تربط بين مختلف مناطق العالم، وتشرف على أهم المحيط الأطلسي وكذلك الممرات العالمية مثل مضيق باب المندب وأخدود البحر الأحمر وقناة السويس بينها وبين القارة الأسيوية، والبحر المتوسط ومضيق تونس صقلية. [17]

تأتي قارة إفريقيا من حيث المساحة في المرتبة الثانية في ترتيب القارات، حيث تصل مساحتها الى 30 مليون كم^2 تتنوع بين مساحات صالحة للزراعة وغابات وصحاري وثروات حيوانية برية. [18]

الثروات الطبيعية: يزخر باطن القارة الإفريقية بثروات معدنية هائلة، حيث تشير الاحصاءيات إلى امتلاك أكثر من 30٪ من احتياطي المعادن العالمية وتنتج أكثر من 60 معدن، ويعد النفط من أهم المعادن المتوفرة في القارة الإفريقية:

- النفط: يبلغ الاحتياطي الإفريقي 125.6 مليار برميل أي ما يمثل 10٪ من الاحتياط العالمي، حيث يتواجد 90٪ في خمسة دول وهي ليبيا ونيجيريا وأنجولا والجزائر والسودان.

- الغاز: تحتوي إفريقيا، بحسب احصاءيات 2008 على ما يقدر بحوالي 7.9٪ من الاحتياطي العالمي، حيث تنتج 7٪ من الإنتاج العالمي للغاز وأهم الدول الإفريقية المنتجة هي الجزائر 40٪ ومصر 27٪ ونيجيريا 16٪ وليبيا 7٪ وباقي الدول الإفريقية 18.4٪. [19]

كما تمتلك القارة الاحتياطات التالية في الثروات التالية: النحاس بنسبة 3.5٪، الكوبالت قدرت نسبة الإنتاج بحوالي 41٪، 58٪ من المنغنيز و64٪ من الفوسفات و 31٪ من البوكسيت. [20]

قدمت وثيقة رؤية التعدين الصادرة عن الاتحاد الإفريقي الإحصائيات المتعلقة بثروات القارة ومعادنها النفيسة من حيث نسبة الاحتياط والتي قدرت بـ 42٪ من الذهب و 88٪ من الألماس.

ثانيا: الموارد الزراعية:

قدرت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 35٪ والتي يستغل منها 7٪ في مختلف أنواع الزراعات، حيث تزرع 179 مليون هكتار بالمحاصيل الحقلية و14٪ مليون هكتار بالمحاصيل الشجرية.

إن اتساع الرقعة الجغرافية لإفريقيا وتنوع أقاليمها المناخية وخصوبة تربتها أهلها لإنتاج جميع المحاصيل الزراعية ومساهمتها في الإنتاج العالمي لبعض الموارد الزراعية كالأرز والقمح والشعير والقطن والكاكاو والقهوة والشاي.

كما تنتج 5٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للذرة و8٪ من قصب السكر و40٪ من زيت النخيل و6٪ من الفول السوداني و5٪ من المطاط الطبيعي و6٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من التبغ، كما تنتج مختلف الخضر والفواكه. [21]

ثالثا: الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري من أهم آليات تحقيق التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية فهي تمتلك احتياطا ضخما من الموارد البشرية وذلك لارتفاع الخصوبة الى نسبة قدرت بحوالي 2,9٪ سنويا. [22]

قدر التقرير الصادر عن المدير العام لمنظمة العمل الدولية اليد العاملة بإفريقيا بما يعادل 500 مليون شخص ومن المتوقع أن ترتفع إلى 676 مليون شخص في حدود 2030 أي بنسبة 40٪.

كما أضافت نفس الوثيقة أن القارة الإفريقية تمتلك 60٪ من الشباب الذين تقل أعمار هم عن 25 سنة وهي ما يرشح الى أن تصل الى خمس اليد العاملة في العالم في حدود عام 2030. [23]

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية الاقتصادية في إفريقيا

يتطرق هذا المبحث إلى معايير الدخل والناتج الداخلي الإجمالي ومعدل النمو في إفريقيا، إلى جانب المعايير الاجتماعية و لهيكلية للتنمية الاقتصادية.

أولا: معايير الدخل والناتج الداخلي الإجمالي ومعدل النمو في إفريقيا:

شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لزيادة الطلب على السلع الأولية الإفريقية وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيف أعباء المديونية. كما حققت منها المصدرة للنفط إيرادات مالية مرتفعة وذلك لارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية ما مكنها لمواجهة تكاليف الواردات الغذائية.

هيكلة الناتج الداخلي الإجمالي في إفريقيا: يعتمد الاقتصاد الإفريقي بشكل واسع على تصدير المواد الأولية، حيث شكلت عائدات المنتجات الزراعية والمواد الأولية 52٪ من الناتج الداخلي الخام في 1970 و45٪ في 2013، بينما عرف قطاع الخدمات على غرار الاتصالات والنقل والخدمات غير التجارية نمو من 26 الى 32٪، حيث يعتبر القطاع الزراعي والقطاع غير الرسمي أكبر مستقطب لليد العاملة. [24]

عرفت سنة 2011 انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في القارة الإفريقية مقارنة بمتوسط الاقتصاديات النامية والذي بلغ 4,6٪ وهو ما يفسر بتطورات الاقتصاد العالمي والذي عرف بدوره انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي في 2013 لتباطؤ نمو القوى الاقتصادية الكبرى وارتفاع التضخم العالمي في نفس العام الى 2,5٪، الى جانب انخفاض الطلب العالمي بسبب الأزمة المالية وأزمة الديون في منطقة اليورو وتباطؤ نمو الاقتصاديات الناشئة والاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في منطقتي وسط إفريقيا وشمالها.

– الناتج الإجمالي خلال فترة 2000–2020: عرف الإنتاج المحلي الإفريقي خلال الفترة المحددة، فجوة وذلك عائد الى نسبة النمو المتدنية المحققة 3,6٪ مقارنة بإمكانية النسبة التي يمكن تحقيقها والتي حددت بحوالي 4,2٪ بالرغم من ما تزخر به القارة من إمكانيات هائلة. [25]

لقد انخفضت نسبة النمو في البلدان الإفريقية المصدرة للنفط، إلى 4,8٪ في 2013 مقابل 9,9٪ في 2013 وهو ما يرجع أساسا إلى انخفاض الطلب العالمي والمشاكل المتعلقة بالإنتاج والاضطرابات السياسية في بعض الدول الإفريقية المنتجة على غرار ليبيا. بينما حققت البلدان المستوردة للنفط نسبة نمو قدرت بحوالي3,7٪ في عام 2013. في حين سجلت الدول الغنية بالثروات المعدنية نموا قدر بحوالي 3,8٪ في عام 2013 مقابل 3,7٪ في 2012. كما يعود النمو المحقق في سنة 2014 إلى الاستثمار والإنتاج في مواقع تعدين جديدة على غرار الفحم في أنغولا، النحاس والفحم والألماس في بوتسوانا، النحاس في زامبيا، الحديد الخام والألماس في سيراليون، الذهب في غانا وليبيريا، اليورانيوم والألماس في ناميبيا.

كما ساهمت الظروف المناخية المناسبة في زيادة النمو في مجالات أساسية متعلقة بشكل رئيسي بقطاعي الخدمات والزراعة. [26]

سجل الناتج الداخلي الخام الحقيقي 3,5٪ في 2015 ليعرف هبوطا في 2016 قدرت بحوالي2,1٪ وهو ما تم تفسيره بانخفاض سعر البترول وبعض المشاكل الإقليمية المتعلقة بالجفاف في إفريقيا الشرقية وإفريقيا الجنوبية، بعدها عاد النمو بشكل تدريجي ليصل إلى 3,6٪ في 2017 و3,5٪ في 2018 وتم توقع ارتفاع هذه النسب الى 4٪ في 2019 و4,1٪ في 2020 ويتوقع أن 40٪ من البلدان الإفريقية ستعرف نسبة نمو أقل من 5٪ بينما حوالي 25٪ ستسجل نسبة أقل من 3٪. [27]

ثانيا:المعايير الاجتماعية للتنمية الاقتصادية في إفريقيا:

تتمثل المعايير الاجتماعية في تلك لمعايير المرتبطة بنوعية الخدمات التي يتحصل عليها الفرد وهي كذلك ما يطلق عليها بدليل التنمية البشرية.

مؤشر التنمية البشرية بالنسبة للبلدان الإفريقية: وترتبط التنمية البشرية بالمقاييس التالية:

*القدرة على عيش حياة مديدة وصحية: تختلف بحسب إحصائيات 2013، الى 70 سنة في الجزائر و50 سنة في ليسوتو، تم ربط هذا الاختلاف بتأثير الظروف الاقتصادية وشروط التغذية والنظام الصحي.

*القدرة على اكتساب المعرفة: عرفت إفريقيا عموما وصحراء جنوب إفريقيا الكبرى ارتفاع نسبة تمدرس في التعليم الابتدائي من 59 الى 79٪ بين سنوات 1999 الى 2012.

يبقى الفرق بين البلدان الإفريقية مرتفع وتختلف النسب بين المدن والأرياف والأغنياء والفقراء والإناث والذكور.كما تشكل نفس منطقة نسبة 57٪ من النساء غير المتعلمات، حيث زادت الدعم العام للتنمية والتعليم من 31 الى 47٪ بين عام 2000-2015.[28]

*القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق: ويرتبط بالعوامل التالية:

– المساواة في توزيع الدخل بين السكان: نصت بيانات الأمم المتحدة أنه تتراوح حصة أعلى 10٪ من الدخل في البلدان الإفريقية بين 30 و35٪ ماعدا دول الجنوب الإفريقي، حيث أن معظم الدول الإفريقية تسجل انخفاض في مستويات عدم المساواة.[29]

– مؤشر هجرة الأدمغة أو الكفاءات: تعد إفريقيا الممول الأول للغرب باليد العاملة المؤهلة، حيث قدرت اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة في إفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة 23000 جامعي و50000 إطار سامي يغادرون إفريقيا سنويا. كما أن 40000 إفريقي متحصل على شهادة الدكتوراه يعيشون خارج إفريقيا ونصف عدد الطلبة الذين يتلقون تعليما خارج القارة يقيمون في بلد الاستقبال. [30]

ثالثا: معايير هيكلية:

تضم المعايير الهيكلية أهم معايير قياس التنمية الاقتصادية والتي تشمل العناصر التالية:

–الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي: بحسب تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي لعام 2003، شكلت الصناعة التحويلية ما يمثل عشر أو ثلث الناتج الكلي في حين سجلت الزراعة ما يراوح ثلاثة أخماس وثلث الناتج الكلي في الاقتصاديات الإفريقية وفق البيانات المصرح عنها .

تمثل الصناعة التحويلية مصدر الدخل المحلي الإجمالي للعديد من الدول الإفريقية الغنية بالموارد الأولية وفق النسب التالية: سويزلاند 33٪، موريشيوس 24٪، زيمبابوي 22٪، زامبيا 21٪، جنوب إفريقيا 21٪. [31]

أشارت الإحصائيات في 2016 إلى تطور التكنولوجيا الرقمية والخدمات الهاتفية مساهمتها في إفريقيا بـ110 مليار دولار في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أي بنسبة 7,7٪ من الدخل الوطني الخام والذي يتوقع ارتفاعه إلى 142 مليار دولار أي 8,6٪ من الدخل الوطني الخام في 2020. [32]

-الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات:

تمثل الصادرات الإفريقية الصناعية الضعيفة تكنولوجيا والموارد الأولية غير المصنعة أكثر من 80٪ على سبيل المثال من صادرات الجزائر وأنغولا ونيجيريا .

يعتمد الاقتصاد الإفريقي بشكل كبير على تصدير المواد الأولية والتي تمثل أكثر من 70٪ من الصادرات الإفريقية، كما تصدر 25٪ من المواد المصنعة و15٪ من المواد الزراعية.

تشكل المواد المصنعة المستوردة من إفريقيا ما يمثل نسبة 56٪ و15٪ من المنتجات المصنعة من المواد الأولية و13٪ من المواد الزراعية.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة: سعت اليد العاملة الانتقال من الزراعة إلى قطاعات أخرى في المدن والأرياف على غرار الخدمات والصناعة، حيث أن حصتها في الصناعة تبقى منخفضة الدخل وفي طريقها للتوسع. [33]

المبحث الثالث: معوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا ورهانات المستقبل

يدرس هذا المبحث أهم العراقيل والتحديات التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية في إفريقيا وأهم الاقتراحات التي يمكن تقديمها بغية الخروج من دائرة الفقر والتخلف التي تعاني منهما القارة جراء غياب التنمية.

المطلب الأول: عراقيل التنمية في إفريقيا

تواجه دول القارة الإفريقية العديد من العقبات في مختلف المجالات على غرار السياسية والاقتصادية ولعل من أبرز تلك العراقيل التي تحول بشكل أساسي دون تحقيق التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

أولا: الأسباب الاقتصادية:

- التبعية لعائدات الموارد الطبيعية وتأثيرها على الدولة: إن اعتماد الدول الإفريقية على الموارد الطبيعية قد أدى إلى خلق عدم استقرار اقتصادي وهو ما يودي بدوره إلى التأثير في الاستقرار السياسي لتلك الدول لإعاقته للحكم الجيد ورفعه من خطر هشاشة الدولة. كما أن ارتفاع أسعار البترول يسمح بانتشار الفساد والسرقة واستعمال المال لشراء الأصوات وسوء التوزيع والصراع على العائدات ما يؤدي إلى نشوب حروب انفصالية وحركات تمرد. [34]

تشير الإحصائيات إلى امتلاك القارة الإفريقية لما يعادل 7,6٪ من الاحتياطات البترولية العالمية وتربعها على 9٪ من الإنتاج العالمي، غير أنه وبعد عقود من استغلال هذه المادة اتضح أنها بمثابة نقمة عليها لعجز عائداتها عن تحقيق النمو الاقتصادي. كما أنها جعلت من إفريقيا ساحة معركة تتنافس القوى الكبرى فيها على السيطرة عليه من خلال فرض نفوذ شركاتها وسعيها للحصول على امتيازات استغلالها. [35]

– **اعتماد سياسات اقتصادية غير ملائمة:** رأى البنك الدولي أن اتخاذ قرارات واعتماد سياسات اقتصادية غير ملائمة للتنمية الاقتصادية هو السبب وراء الحالة الاقتصادية المتردية في إفريقيا وانتشار الفقر فيها.

كما أن المشاريع الاقتصادية المعتمدة في مختلف القطاعات لا تساهم في تحقيق الأرباح المرجوة ما دفع بالمؤسسات الدولية إلى وضع الشروط اللازمة لاستغلال أمثل للمساعدات المقدمة لها وتنفيذ البرامج الخاصة بالخوصصة لتسريع عجلة النمو فيها.[36]

تهريب رؤوس الأموال: تعاني إفريقيا من مشكلة تهريب الأموال، حيث قدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بحوالي 230 مليون دولار في 2005. كما تم تقدير الأموال المهربة إلى خارج القارة بين 1991-2004 بما يعادل 13 مليار دولار كل عام أي بنسبة 7,6 ٪ من الناتج الداخلي العام للقارة.

تؤدي هذه الوضعية إلى إضعاف الاقتصاد الإفريقي لفائدة الدول الغربية التي تستفيد من تلك الأموال في تمويل اقتصادياتها، كما أنها تستعملها كمصدر للديون التي تقرضها للدول الإفريقية بطريقة رسمية. ترجع هذه الظاهرة إلى تفاعل مجموعة من العوامل والمتمثلة أساسا في:

-تراكم أرباح الديون،

-سياسات الشركات الأجنبية القائمة على الاستثمار بالاعتماد على الديون،

-إعفاء المؤسسات المالية الدولية من دفع الضرائب،

-الخلل والفجوة في أسعار المواد المصنعة المستوردة والمواد الأولية المصدرة بين نفس البلدان،

-تحويل رؤوس الأموال والأرباح المحققة إلى الخارج،

-اختلاس عائدات الموارد الأولية والأوقاف،

- اللجوء إلى الملاذات الضريبية (فضائح أوراق بنما) ووضع الرشاوي المتحصل عليها في البنوك الأجنبية. [37]

– **انتشار ظاهرة الفقر والعجز عن القضاء عليها:** تعاني إفريقيا من مشكلة الفقر، حيث تتركز معدلات الفقر المرتفعة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نظرا لمعدلات النمو البطيئة والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية في هذه المنطقة وانتشار الكوارث الطبيعية كالجفاف، حيث تزايد فيها عدد الفقراء بعدد 278

مليون في 1990 ليصل إلى 413 مليون في عام 2015 وهو ما يمثل نسبة 41٪، كما تضم هذه المنطقة 27 بلد من أصل 28 أفقر بلد في العالم تسجل نسبة 30٪. [38]

قدر التقرير الصادر عن المدير العام لمنظمة العمل الدولية ما يعادل 252 مليون عامل فقير وحوالي 54,5٪ مليون شاب بدون عمل، كما أشارت إلى حدود 30٪ و40٪ من نسبة الشباب في العالم.[39]

– مشكلة البطالة وعدم خلق مناصب عمل: بالرغم من ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى 4٪ فإنها غير كافية للتأثير في معدلات البطالة التي تتزايد والتي يتوقع أن تتزايد بما يعادل 2,75٪ بين سنوات 2016-2030 ومستوى الفقر الذي يرتفع في ظل ارتفاع نسبة الكثافة السكانية بـ2٪.[40]

ثانيا: الأسباب السياسية:

–انتشار الفساد وغياب الديمقراطية والحكم الرشيد: يعد انتشار هذه المظاهر من أهم العوامل التي تعيق نمو الدول الإفريقية وذلك من خلال تهميش الكفاءات عن طريق القرارات غير العقلانية لصناع القرار في جميع المجالات ولاسيما منها السياسية والاقتصادية وذلك نظرا لتغليب المسؤولين لمصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

كما أن الطبيعة الأبوية للدولة الإفريقية جعلت من المؤسسات الرسمية تعتمد على الروابط العائلية أو الجماعات الاثنية، وهو ما مكن النخب الإفريقية الحاكمة من استثثار المنافع وغياب المحاسبة وجعل القيادة السياسية غير قادرة على التمييز بين المجالين الشخصي والعام. [41]

–انتشار الصراعات والحروب وعدم الاستقرار السياسي: يؤدي عدم الاستقرار السياسي وانتشار الصراعات والحروب في إفريقيا الى تسجيل خسائر بشرية قدرها تقرير التنمية الإفريقية لعام 2008 بحوالي 24٪ من العدد الإجمالي العالمي للوفيات في المعارك الإفريقية من أصل 1,6 مليون حالة وفاة التي تم تسجيلها في إفريقيا بين 1960-2005.

هذه الوضعية تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية، فهي تكلف الدول الإفريقية خسائر في جميع القطاعات لاسيما الزراعة والسياحة. [42]

– سياسات المؤسسات المالية الدولية وإجراءات التعديل الهيكلي وصندوق النقد الدولي: يتعلق الأمر بنتائج السياسات المطبقة من قبل هذه الأخيرة اثر عدم قدرة الدول الإفريقية على تسديد ديونها بسبب مبدأ الميزة النسبية وترتيبات إعادة الجدولة وهو ما أجبر الحكومات الإفريقية على إتباع سياسات الاقتصادية، تسمح باسترجاع رؤوس أموالها، قائمة على خوصصة المؤسسات العامة في مجالات مرتبطة بالخدمات كالكهرباء والغاز والاتصالات والنقل والبنوك.[43]

المطلب الثاني: اقتراحات لتنمية القارة الإفريقية

بغية تحقيق التطور والازدهار الاقتصادي يستوجب على الدول الإفريقية القضاء على العراقيل وتبني الاقتراحات البناءة وفق ما يلي:

– **تكريس الاستقرار الاقتصادي:** عن طريق تحرير القطاع وتحرير المالية والتحرير الخارجي للتجارة ورؤوس الأموال، حيث إن الإصلاحات يجب أن تأخذ وقت التلقين الأساسي وضرورة القيام بالإصلاحات وحماية الصناعات الناشئة. [44]

–**تنويع الصادرات الإفريقية:** يستوجب على إفريقيا أن تنوع صادراتها لكي تتمكن من تنمية ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما سيسمح لها أيضا بتعزيز مبادلاتها التجارية في العالم وذلك في ظل انخفاض حصة إفريقيا من الصادرات العالمية.

كما يستوجب عليها أن تعمل على تنويع شركائها الاقتصاديين، فعوض التركيز على توجيه صادراتها نحو الدول النامية كما اعتادت فانه يستوجب عليها الاهتمام بالتصدير للقوى الكبرى من خلال توجيه إنتاجها وفق ما يسمح لها باستقطاب رؤوس المال.[45]

– **وضع إستراتيجية تسمح باستغلال أمثل للموارد المعدنية الإفريقية:** يجب استغلال هذه الموارد لخدمة التنمية في إفريقيا وذلك وفق إستراتيجية تسمح لها بتحقيق الأرباح المرجوة والاستفادة من ثرواتها.

يستوجب على الدول الإفريقية، إعادة النظر بخصوص التركيبة الاقتصادية من أجل وضع سياسات موحدة بخصوص التعريفة الجمركية بهدف تسهيل التبادل الاقتصادي والاقتصادي وتسخير ثروات القارة لخدمة القارة وشعوبها. [46]

– **التصنيع من أجل النهضة الاقتصادية في إفريقيا:** تعتبر الصناعة من أهم القطاعات الاقتصادية التي يستوجب التركيز عليها كدعامة أساسية فتكريس النمو يكون بالاعتماد على هذا القطاع يتحقق من خلال:

– إعادة النظر في الواردات ما سيسمح بتجاوز التحديات الهيكلية وعجز الميزانية وارتفاع المديونية،

– ضرورة ضبط واردات التجهيزات لتدعيم الصناعة الداخلية وحيازة التجهيزات،

– ضرورة الإصلاح المالي وترشيد النفقات وتوجيه رؤوس الأموال نحو قطاعات أكثر إنتاجية،

– التأكيد على أهمية الادخار وتأثيره على الميزان التجاري والديون الخارجية. [47]

– **تشجيع الاقتصاد الرقمي:** تتحقق التنمية الاقتصادية في إفريقيا من خلال اقتصاد رقمي يسمح للكفاءات باستغلال أمثل للفرص الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، إلى جانب رهان استغلال رأس المال البشري من خلال:

– خلق الأوضاع المناسبة لتعليم الأطفال من خلال القضاء على الجوع،

– الاعتماد على البرامج التي تسمح بتكريس تلقين فعال في المدارس،

– توظيف البالغين المؤهلين لضمان الإنتاجية.

– **ترشيد استعمال الديون:** على القارة استثمار القروض في مشاريع تدر رؤوس المال التي ستسمح بالتمويل الذاتي وتنمية الاقتصاد من جهة وتسمح من جهة أخرى من تفادي تراكم الديون وفوائدها.

– **الإصلاحات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية:** يتأتى من خلال الاعتماد على خطة تربوية قائمة على:

* تغيير السياسات التعليمية واعتماد إصلاحات تنص على إجبارية التعليم وتشجع على مزاولة الدراسة.

* منح إمكانية التسيير الذاتي لبعض المؤسسات التربوية بغية الأخذ بعين الاعتبار ظروف المتمدرسين.

* خفض نسبة الرسوب المدرسي وخاصة في المدارس الابتدائية.

* متابعة وتحسين ظروف التعليم وتوفير الأدوات اللازمة لذلك .[48]

– **محاربة هجرة الأدمغة:** يجب اتخاذ الإجراءات المالية المناسبة لمحاربة مشكلة هجرة الأدمغة من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب فرض سياسات تردع من الهجرة كدفع ضرائب الخروج من البلد بالنسبة لليد العاملة المتخرجة من التعليم العالي.[49]

– **اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق باستغلال الأراضي الزراعية:** وهو سيسمح باستغلال أمثل لها والقضاء على الفقر وسوء التغذية إضافة إلى استعمال التقنيات الحديثة واعتماد سياسات تحفيزية تسمح بتوفير المحاصيل الزراعية وفرص عمل.

خاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه من جانب نظري لمفهوم التنمية الاقتصادية اتضحت لنا الجوانب التي يمكن أن نعتمد عليها أثناء الدراسة والبحث في هذا الموضوع.

كما أن هذه الاطلاع على أهم الإصدارات التي تطرقت للموضوع سمح لنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

– الوقوف عند مؤهلات القارة الاقتصادية بجعلنا نتيقن أن السبب وراء غياب التنمية في إفريقيا يكمن في عدم القدرة على استغلالها لخدمة الشعوب الإفريقية.

– الدول الإفريقية تعتمد على استراتيجيات غير فعالة وهو ما يكرس تبعيتها واستغلال ثرواتها من قبل أطراف خارجية.

إن الخروج من هذه الدوامة يستلزم الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التالية:

– يجب على بلدان القارة أن تقوم بالقضاء على المشاكل المعرقلة لمسار التنمية فيها على غرار الداخلية والخارجية كالحروب الأهلية والنزاعات الحدودية.

– يستوجب على دول القارة التأقلم مع متطلبات العولمة والحد من الاعتماد على الموارد الأولية والاتجاه نحو تطوير القطاعات الأخرى على غرار الصناعة والزيارة والسياحة.

– مستقبل التنمية الاقتصادية لقارة إفريقيا مرهون بوجود رغبة فعلية على التغيير والتي تكون مصحوبة باعتماد القرارات والسياسات المناسبة.

– ينبغي اعتماد نموذج اقتصادي يراعي خصوصيات القارة ومستوى تطلعاتها وعبر توحيد جهودها ضمن منظمات إقليمية على غرار الاتحاد الإفريقي.

الهوامش:

(1) Ludovic GAROFALO et Frédéric LARCHEVEQUE. Economie Droit, Ellipses :Paris, 2018. P 16.

2 محمد مدحت مصطفى وسمير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية، مصر 1999، ص ص 40-46.

3 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت:1985، ص 496

4 محمد مدحت مصطفى وسمير عبد الطاهر أحمد، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 44-46.

5 عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، مرجع تم ذكره سابقا، ص 496.

6 مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى:2007. ص 131.

7 ميشال تودارو، التنمية الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ الرياض: 2006، ص 54-55.

8 جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد تلمسان: 2017-2018. ص 72.

9 أحمد مندور، أحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية. الدار الجامعية بيروت:1990.ص 74.

10 محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها. الدار الجامعية الإسكندرية:2000، ص 42.

11 جميلة قنادزة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع تم ذكره سابقا، ص 72.

12 جميلة قنادزة، نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 49-50.

13 Pascal BINIFACE, Atlas des relations internationales Armand Colin France: 2018, p 42.

14 Ludovic GAROFALO, Frédéric LARCHEVEQUE, Economie Droit, opcit, p218-219.

15 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الإحصائي لعام 2018.

16 محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. جامعة الإسكندرية مصر:2003، ص 87.

17 الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الأسمرية ، العدد 21. 2011، ص ص 367-368.

18 الصادق محمود عبد الصادق، نفس المرجع السابق ذكره، 370.

19 الواقع والأفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية، المنتدى الرفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار والتجارة 25-26 سبتمبر، 2010، الجماهيرية الليبية، ص ص 12- 24.

20 عباس شراقي، الموارد المعدنية في إفريقيا 2001، ص 8-14.

21 إفريقيا سلة الغذاء: الزراعة في إفريقيا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد السابع، سبتمبر 2013. ص ص 1-2.

22 مؤلف جماعي تحت إشراف التحرير سيف نصرت توفيق، التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، الطبعة الأولى. 2020، ص6.

23 وكالة الأنباء الجزائرية، إفريقيا: اليد العاملة بلغت 500 مليون شخص في إفريقيا، 2019/12/04، 20/12/2019 على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aps.dz/ar/monde/80595-500

[24] Géraud MAGRIN et autres, Atlas de l'Afrique: un continent émérgent, Edition Autrement, france: 2016. P44.

[25] لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا 2013-2014، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، دورة عام 2014، ص ص 1-7.

[26] نفس المرجع السابق ذكره، ص ص 8-9.

[27] نفس المرجع السابق ذكره، ص 3.

[28] Géraud MAGRIN et autres, Atlas de l'Afrique: opcit, pp 16-18.

[29] تقرير التنمية البشرية لعام 2019. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ص 116-117.

[30] Mbaye Samou, L'Afrique au secours de l'Afrique, édition Ouvrières, Paris 2009, p 38.

[31] العمل اللائق من أجل تنمية إفريقيا، تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي، أديس أبابا، ديسمبر 2003، ص 10.

[32] Industrialiser l'Afrique, les 5 high. Groupe de la banque africaine de développement, Busan, 2018, pp 07-12.

[33] إطلالة على الاقتصاد الإفريقي 2018. مجموعة بنك التنمية الإفريقي. ص ص 16-19.

[34] التغلب على الهشاشة في إفريقيا: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة والمعهد الجامعي الأوروبي. ص ص 16-19.

[35] Frédéric MUNIER, Géopolitique du pétrole:l'Afrique terrain de bataille . La revue géopolitique, 2016, p03.

[36] سلوى يوسف درويش، المساعدات الغربية وأثرها في التنمية في إفريقيا، مجلة قراءات افريقية: دور القوى الدولية في إفريقيا (العدد 35)، 2010. ص 38.

[37] MBAYE Samou, L'Afrique au secours de l'Afrique, opcit, pp 77-80.

[38] الفقر والرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر، كتيب العرض العام، الولايات المتحدة الأمريكية: مجموعة البنك الدولي، ص ص 10-18.

[39] وكالة الأنباء الجزائرية، إفريقيا: اليد العاملة بلغت 500 مليون شخص في إفريقيا، 2019/12/04، 20/12/2019 على الموقع الالكتروني التالي: https://www.aps.dz/ar/monde/80595-500

[40] Performances macroéconomiques en Afrique et prospectives. P4.

[41] توفيق راوية، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، 2005 ، ص ص 80-81.

[42] مولوجيتا جبيرهيوت، جيتشاو زيروا، نحو غاية مشتركة: الأساليب التعاونية لحل الصراعات في إفريقيا، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم، 2013/02/05، جامعة أديس أبابا، ص ص 1-4.

[43] MBAYE Samou, Ibid, pp 47-48.

[44] HUGON Philipe, Economie de l'Afrique. Edition de la découverte.Paris: 2003, p104.

[45] لمحة عامة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا 2013-2014، مرجع تم ذكره سابقا، ص 14.

[46] إفريقيا ثروات اقتصادية هائلة. مجلة إفريقيا قارتنا، العدد الخامس، ماي 2013، ص 2.

[47] Performances macroéconomiques en Afrique et prospectives, pp 1-2.

[48] Rapport sur le développement humain en Afrique 2016, p12.

[49] Mbaye Samou, L'Afrique au secours de l'Afrique, p85.